fenagri

fédération nationale de l'agroalimentaire

دليـــل المستثمـــر
في قطـــاع الصناعـــات
الغذائية بالمغرب

فبرايـــر

2021

تمهيـــــد

إن بلورة «دليل المستثمر في قطاع الصناعات الغذائية» يندرج ضمن المهام المناطة بالفدرالية الوطنية للصناعات الغذائية - FENAGRI - من حيث الإسهام في تشجيع وتعبئة الاستثمارات في هذا القطاع. يسلط هذا الدليل الضوء على الامتيازات والامكانات التي يقدمها المغرب للمستثمرين وحاملي المشاريع الوطنية والأجنبية في قطاع الصناعات الغذائية إضافة إلى مختلف الجوانب التي يتميز بها مناخ الاعمال، وكذلك الشروط الاطار ومستجدات الإصلاحات المنفذة في هذا القطاع لاسيما الاستراتيجيات القطاعية خاصة الاستراتيجيتين الفلاحيتين «مخطط المغرب الأخضر والجيل الأخضر «2020-2030» و مخطط تسريع التنمية الصناعية ومخطط الإقلاع الصناعي«2021-2023».

fenagri
fédération nationale de l'agroalimentaire

الفهـــرس

1 مقدمة 6

2 السياق الاقتصادي والاجتماعي 6

3 العقد-البرنامج للنهوض بالصناعات الغذائية 2017-2021 16

4 فرص الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية 16

1. مقدمة

يقع المغرب في الشمال الغربي من القارة الأفريقية ويبعد ب 14 كيلومترًا فقط عن أوروبا عبر مضيق جبل طارق. مما يجعل منه ملتقى متميزا بين إفريقيا وأوروبا والأمريكيتين والعالم العربي. تبلغ مساحة المغرب 710.850 كيلومترًا مربعًا ويطل على المحيط الأطلسي غربا، بساحل طوله 2934 كلم، وعلى البحر الأبيض المتوسط شمالا بشريط ساحلي يبلغ 512 كلم. كما تتقاسم هذه المنطقة الشاسعة حدودها من جهة الشرق مع الجزائر ومن الجنوب مع موريتانيا. هذا الموقع الجغرافي الفريد يمنح المغرب دور منصة استراتيجية سياسية واقتصادية وثقافية.

يتوفر المغرب على امكانات مهمة من حيث مناخ الأعمال والاستثمار في الفلاحة والصناعة الغذائية، إذ يعد المغرب واحدا من أكثر البلدان جاذبية للاستثمار في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط (MENA)، وما فتئ المغرب يعزز الترويج للاستثمار الخاص سواء الاستثمار الوطني او الأجنبي. ويتجلى تشجيع المغرب للاستثمار أولاً من خلال إجراء العديد من الإصلاحات التي مكنت من وضع إطار قانوني ليبرالي يقدم الضمانات اللازمة للمستثمرين مع تبسيط المساطر والاجراءات المطلوبة في هذا الشأن. كما تم التوقيع على العديد من المعاهدات والاتفاقيات مع العديد من الدول تروم تشجيع وحماية الاستثمارات في المغرب. كما تم إنشاء مراكز جهوية للاستثمار لاستقبال المستثمرين وتقديم لهم المعلومات الضرورية لمساعدتهم على تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية. وأطلق المغرب أيضا العديد من الاستراتيجيات التنموية الطموحة المتعلقة بقطاع الصناعات الغذائية وأهمها «مخطط المغرب الأخضر» و«مخطط الجيل الأخضر» و«مخطط هاليوتيس» و«مخطط تسريع التنمية الصناعية» و«مخطط رواج» و«خطة الإقلاع الصناعي» إلى جانب عدد من الاستراتيجيات الافقية مثل: الطاقة والتنمية المستدامة والخدمات اللوجستية والرقمنة ، إلخ ...

2. السياق الاقتصادي والاجتماعي

1.2. المغرب بالأرقام

يعد المغرب من البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، وتقدر ساكنته بحوالي 35,2 مليون نسمة. يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 3366 دولارًا أمريكيًا ونمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 2.6٪ المسجل سنة 2019. ويرتبط نمو الناتج المحلي الإجمالي المغربي ارتباطًا وثيقًا بنمو الناتج المحلي الإجمالي الفلاحي.

تم تلخيص المعطيات الرئيسية في الجدول التالي:

عدد السكان بالملايين	الناتج المحلي الإجمالي / للفرد. (دولار أمريكي)	نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪) 2018	نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪) 2019	نقطة مناخ الاعمال
35,2	3 366	3,0	2,6	4أ

المصدر كوفاس (مارس 2020)

على مدى السنوات العشرين الماضية، فرض المغرب نفسه كقوة صاعدة في العالم وفاعلا اقتصاديّا رئيسيّا على مستوى القارة الأفريقية.

بفضل البنى التحتية الحديثة والاستراتيجيات القطاعية الطموحة والتصنيع عالي السرعة وتطوير الطاقات الخضراء وتوقيع العديد من اتفاقيات التبادل الحر مع أكبر الفاعلين الاقتصاديين في العالم، يوفر المغرب فرصًا استثمارية كبيرة في مختلف القطاعات بما في ذلك الصناعات الغذائية.

يُصنف المغرب حاليّا كواحد من أكثر الاقتصادات جاذبية وتنافسية في المنطقة، إذ يوفر فرصًا جذابة بشكل خاص للمستثمرين المحليين والأجانب.
بالإضافة إلى تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية الوطنية الهادفة إلى إرساء بيئة استثمارية مواتية، يمهد المغرب الطريق أمام المستثمرين لتنفيذ خدماتهم والبدء في أنشطتهم مع مواكبتهم خلال عملية الاستثمار.

2.2.القطاع الفلاحي المغربي بالأرقام

تشكل الفلاحة ركيزة من ركائز الاقتصاد المغربي وبفضل الرؤية الاستراتيجية الجديدة نجحت المملكة في تحديث قطاعها الفلاحي وتحسين إنتاجيته وتنمية صادراته. يتوفر المغرب على تراث زراعي غني ومتنوع مع فترات طويلة لجني المحصول بفضل تنوع التربة والمناخ. تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 9 ملايين هكتار (12.7٪ من إجمالي مساحة المغرب) مع توسيع المساحات المسقية بما يناهز 288+٪ في 10 سنوات.
تعَزز الدور الاقتصادي والاجتماعي للفلاحة من خلال إنجازات ومكتسبات مخطط المغرب الأخضر، ولا سيما من خلال:

- مزايا تنافسية مؤكدة في عدة قطاعات إنتاجية.
- انجاز مشاريع تهيئة كبرى في مجال السقي المرتبطة بالسدود والتوسع الكبير في المساحات المروية بأنظمة الري المقتصدة للمياه (التنقيط، إلخ).
- تنوع الأنشطة الفلاحية الناتجة عن إدخال زراعات جديدة ذات مردودية عالية،

كالأشجار المثمرة والزراعات العلفية والخضراوات بالإضافة إلى تطوير تقنيات وعوامل الانتاج.

- تنافسية في التكلفة في ميدان الفلاحة والصناعات الغذائية، لارتباطها المباشر بأسعار المدخلات واليد العاملة ومختلف عوامل الانتاج الأخرى.
- التحفيزات الممنوحة للمستثمرين في القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية في اطار صندوق التنمية الفلاحية و صندوق التنمية الصناعية والاستثمار ؛
- الامتيازات الجبائية والجمركية المقدمة من طرف الدولة.
- المؤهلات الكبيرة التي تتمتع بها السوق الوطنية والمرتبطة بتزايد النمو الديمغرافي وتحسن مستوى العيش والعادات الاستهلاكية.
- تزايد الطلب الخارجي على بعض المنتوجات الفلاحية المغربية كمنتوجات أولية أو محولة مما يقوي صادرات القطاع.

3.2.قطاع الصيد البحري في المغرب بالأرقام

تحتل صناعة تحويل وتثمين منتجات الصيد البحري مكانة بارزة في الاقتصاد المغربي، حيث يمثل 50٪ من صادرات المواد الغذائية والفلاحية و12٪ من إجمالي الصادرات المغربية. تعالج هذه الصناعة ما يقرب من 70٪ من مصايد الاسماك الساحلية وتصدر حوالي 85٪ من إنتاجها إلى حوالي 100 دولة حول العالم.

يعد المغرب اليوم منصة إقليمية أساسية لترويج وتصدير المنتجات السمكية.
يشمل هذا القطاع العديد من الأنشطة، بما في ذلك الأسماك المصبرة والأسماك شبه المعلبة وتغليف وتصدير المأكولات البحرية الطازجة والتجميد وتصنيع المساحيق والزيوت السمكية، ومعالجة الأعشاب البحرية.

وفي إطار ديناميكية التنمية لهذا القطاع، قام المغرب بإرساء بنية تحتية حديثة للتثمين ونفذ سياسة إنمائية للقطاع في إطار مخطط هاليوتيس.

4.2.قطاع الصناعات الغذائية المغربية بالأرقام

تعتبر الصناعة الغذائية اليوم إحدى ركائز الاقتصاد المغربي.
يضم قطاع الصناعات الغذائية أكثر من 2000 مقاولة تعمل في أكثر من 18 نشاطًا غذائيًا صناعيا، حيث حققت رقم معاملات بقيمة 11.5 مليار دولار (~ 108 مليار درهم) سنة 2018، منها 25 ٪ موجهة للتصدير. تشغل الصناعة الغذائية حاليًا 160 ألف شخص وتساهم بحوالي 35٪ من الناتج المحلي الإجمالي الصناعي (8٪ من الناتج المحلي الإجمالي الوطني).

ويتم تحقيق هذا النجاح في إطار استراتيجية تمنح تدابير تحفيزية للمستثمرين الذين يختارون المغرب كوجهة لتطوير أنشطتهم.

تستفيد الصناعة الغذائية من استراتيجيتين قطاعيتين، وهما «مخطط المغرب الأخضر» و«خطة التسريع الصناعي»، كما تستفيد من الدعم الذي تمنحه الدولة، ولا سيما في إطار صندوق التنمية الفلاحية وصندوق التنمية الصناعية والاستثمار. كما أن لقطاع الصناعة الغذائية خارطة طريق خاصة به تنفذ بموجب عقد-برنامج 2017-2021.

يستحوذ قطاع الصناعة الغذائية على حصة كبيرة من العرض المغربي الموجه للتصدير، بحيث يمثل تطوره رهانا رئيسيا وإمكانات نمو اقتصادي مؤكدة ، كما يتضح من خلال تطور الصادرات المغربية حسب القطاعات في البيان التالي:

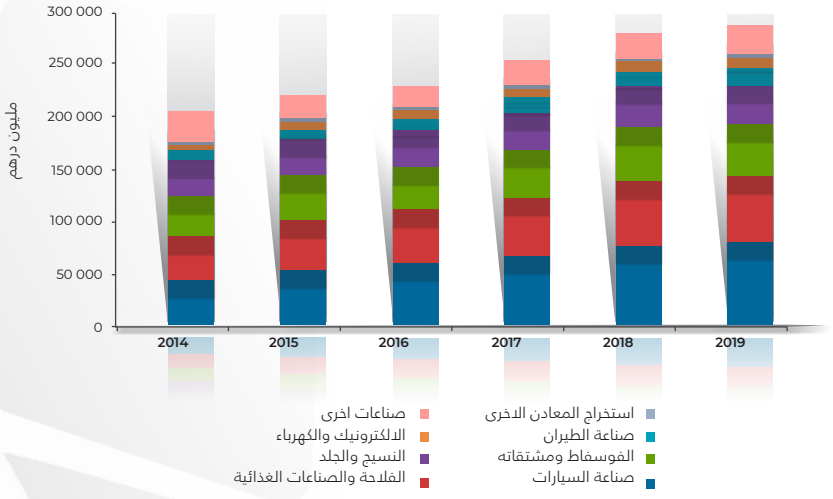

المصدر: مكتب الصرف

سنة 2019 بلغ إجمالي صادرات المغرب من القطاعات الرئيسية 282،057 مليار درهم. ويمثل تصدير المنتجات الغذائية الفلاحية -باستثناء القشريات والرخويات والمحار - 17٪ من الحجم الإجمالي للصادرات، حيث بلغت 47،856 مليار درهم (5.31 مليار دولار أمريكي) مقابل استيراد 46،496 مليار درهم (5.16 مليار دولار) مليار درهم، وهو ما يمثل فائضاً تجارياً قدره 150 مليون درهم (16.66 مليون دولار أمريكي) (المصدر: مكتب الصرف، التقرير السنوي 2019- التجارة الخارجية المغربية).

بلغت قيمة الصادرات من المنتجات الغذائية الفلاحية خلال موسم 2019-2020 حوالي 39.5 مليار درهم (4.38 مليار دولار أمريكي).

يتسم قطاع الصناعات الغذائية الفلاحية بالمغرب بالتنوع الكبير، حيث تشمل التصنيفات المعمول بها للأنشطة الاقتصادية في هذا القطاع الفروع الصناعية المتعلقة بالمشروبات والفواكه والخضروات واللحوم والأسماك والألبان والمواد الذهنية والدقيق والحبوب والأعلاف الحيوانية وغيرها من المنتجات الغذائية. وفي هذا الصدد، يستند التقسيم على رؤية مندمجة لسلسلة القيمة حول مرحلة التحويل الأول والتحويل الثاني لمختلف المنتجات الفلاحية حيث يمكن اعتماده لتحديد 6 ميادين أساسية وأكثر من 20 من الأنشطة المتفرعة (يرجى الاطلاع على تصنيفات أنشطة الصناعة على الموقع :
(https: //aafir.ma/nomenclature-marocaine-des-activites

من حيث الحجم، تتميز بعض القطاعات بعدد كبير من الوحدات الصغيرة مثل صناعة تحويل الدقيق ومشتقاته، بينما ترتكز الاخرى نسبيًا على وحدات أكبر مثل السكر والزيوت والبذور.

فيما يتعلق بالتسويق، تستهدف بعض القطاعات (الفاكهة والخضروات والأسماك، الخ...) السوق الخارجية بينما تتجه قطاعات أخرى (صناعة الدهون الغذائية، صناعة الحليب، تحويل الحبوب، المشروبات، إلخ) بشكل أساسي نحو السوق المحلية.

يهيمن نشاط التصبير على قطاع الفاكهة والخضروات، يليه العصائر ومستحضرات الطماطم. تتشكل اهم المقاولات في قطاع الصناعات الغذائية إما من مجموعات وطنية كبيرة أو شركات أجنبية.

على صعيد التوزيع الجغرافي، تتركز الصناعات الغذائية في المناطق التي بها مساحات زراعية هامة، بما في ذلك: درعة تافيلالت ومراكش آسفي وفاس مكناس، وكذلك على مستوى الدار البيضاء الكبرى، بحكم قربها من الميناء.

5.2.لمحة عامة عن اهم استراتيجيات التنمية المتعلقة بقطاع الصناعات الغذائية

يستفيد قطاع الصناعة الغذائية من عدة استراتيجيات قطاعية تغطي جميع سلاسل القيمة، مثل مخطط المغرب الأخضر، ومخطط التسريع الصناعي. وسيتم تعزيز نتائج هذه الاستراتيجيات من خلال إطلاق استراتيجيتين جديدتين للقطاع: الجيل الأخضر 2020-2030 وخطة الإقلاع الصناعي 2021-2023. وإلى جانب هذه الاستراتيجيات القطاعية، هناك

استراتيجيات أفقية مثل استراتيجية التنمية الرقمية والطاقية والخدمات اللوجستية، إلخ.

1.5.2 مخطط المغرب الأخضر 2008-2020

يهدف مخطط المغرب الأخضر، الذي انطلق في أبريل 2008 بمناسبة المناظرة الوطنية للفلاحة، إلى إنعاش الفلاحة التي أصبحت تشكل اليوم رافعة حقيقية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المملكة. ومنذ اطلاقه، مكن مخطط المغرب الأخضر، بشكل لا لبس فيه، من تسريع النمو والحد من الفقر وتعزيز دمج الفلاحة في الأسواق الوطنية والدولية. في غضون سنوات قليلة، زادت المملكة بشكل كبير من الاستثمارات العامة المخصصة للقطاع الفلاحي، مما أدى بشكل ملحوظ إلى زيادة وتنويع الإنتاج الفلاحي مثيرا بذلك اهتمام العديد من الجهات الفاعلة في التنمية الفلاحية.(مواقع :

Cf: www.agriculture.gov.ma ، www.ada.gov.ma ، www.moroccofoodex.org.ma ، (www.onssa.gov.ma

2.5.2. الجيل الأخضر 2020-2030

تواصل المملكة المغربية ثورتها الفلاحية وفرض نفسها كنموذج يحتذى به للدول الأفريقية الأخرى. وقد اكتسب خبرة كبيرة في رسم خرائط خصوبة التربة والزراعة المستدامة وتكييف الأسمدة مع أنواع التربة.

ان استراتيجية «الجيل الأخضر» الجديدة والتي تتكيف مع المتطلبات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين تعزز ريادة المغرب في القطاع الفلاحي ولها منافع على مستوى الإنجازات في مجالات الصناعات الغذائية.

أمام تحديات الاحتباس الحراري والتحول العميق في علاقتنا مع العالم القروي، تقدم استراتيجية «الجيل الأخضر» نفسها كبديل حقيقي وثورة خضراء جديدة لتطوير هذا القطاع. إذ ستسمح لقطاع الفلاحة المغربي بمضاعفة حصة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، مع تقليص الميزان التجاري من خلال تصدير المزيد من المنتجات ذات القيمة المضافة العالية. كما سيتم استهداف 60 مليار درهم كقيمة الصادرات بحلول عام 2030 وسيتم تعبئة مليون هكتار من أراضي الجموع بهدف إحداث 350 ألف فرصة شغل جديدة وكذلك ظهور جيل جديد من الطبقة المتوسطة الفلاحية.

علاوة على ذلك، تستهدف استراتيجية "الجيل الأخضر» على المستوى الرقمي ربط مليوني فلاح بمنصات الخدمات الرقمية. كما يشمل المساعدات والحوافز التي ستمكن 180 ألف من الفلاحين الشباب من إطلاق مشاريعهم و150 ألف شاب للاستفادة من التكوين المهني بحلول سنة 2030.

3.5.2. مخطط التسريع الصناعي 2014-2020

اعتمدت خطة التسريع الصناعي مقاربة مبنية على إرساء منظومات صناعية فعالة تهدف إلى اندماج سلاسل القيمة وتوطيد العلاقات المحلية بين الشركات الكبرى والمقاولات الصغيرة والمتوسطة.

وقد أدت هذه الاستراتيجية إلى إنشاء صندوق استثمار صناعي عمومي (FDII)، بغلاف مالي قدره 20 مليار درهم يسمح للنسيج الصناعي بالاندماج والتحديث وتطوير قدرته على تعويض المنتجات المستوردة. وسيعمل أيضًا على دعم دمج الاقتصاد غير المهيكل من خلال وضع سلسلة من الحوافز المالية والضريبية.

تهدف خطة التسريع الصناعي 2014-2020 إلى:

- التغلب على ضعف اندماج القطاع عبر بناء صناعة أكثر اندماجا حول مقاولات- قاطرة من اجل إحداث دينامية وعلاقة جديدة بين المجموعات الكبيرة والمقاولات الصغرى والمتوسطة.
- إنشاء أدوات داعمة لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إتاحة الوصول إلى المستثمرين والتمويل والأسواق.
- تعزيز جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تشكيل فريق يتكون من مهنيين في مجال الوساطة وخبراء حسب المهن.

يشجع هذا المخطط الشراكات جنوب -جنوب، ويروم خلق قيمة مشتركة.

(مواقع www.marocpme.gov.ma ، https://morocconow.com ، www.mcinet.gov.ma)

4.5.2. مخطط الإقلاع الصناعي 2021-2023

من أجل تعزيز مكانة الصناعة المغربية تم إطلاق استراتيجية جديدة تحمل اسم «مخطط الإقلاع الصناعي 2021-2023» ترتكز على ثلاث رافعات رئيسية:

1. تأكيد المكانة الصناعية للمملكة واستكشاف أسواق ومناطق صناعية جديدة، عبر اعتماد الطلب العمومي كمحفز للإقلاع الصناعي.

2 تحسين القدرة التنافسية للمغرب حتى تصبح المملكة القاعدة العالمية الأكثر تنافسية تجاه أوروبا،

3 تمكين المغرب من أن يتموقع كمنصة صناعية تسخر جزء من الطاقات المتجددة بالمملكة لتعزيز مكانتها الصناعية

الهدف من هذه الاستراتيجية الصناعية الجديدة هو دعم القطاعات الصناعية وتعزيز اندماجها وزيادة إحداث فرص الشغل والرفع من القيمة المضافة وتطوير روح المقاولة الصناعية وتحفيز بزوغ جيل صناعي جديد وكذا التموقع كشريك دولي استراتيجي في سياق تقوية سلاسل القيم...

5.5.2. مخطط هاليوتيس

يعد المغرب فاعلا أساسيا في الصادرات العالمية من منتجات الصيد البحري التي تتميز بتنوع كبير في الموارد (500 نوع، 60 منها مستغلة).

ويعتبر المغرب رائدًا في السوق الدولية للسردين المعلب بحصة تصدير سوقية تزيد عن 40 ٪.

يتوفر قطاع الصيد البحري على خارطة طريق خاصة به وهي استراتيجية هاليوتيس «Halieutis» التي تهدف إلى التنمية المستدامة لموارد الثروة السمكية المغربية.

(مواقع: www.inrh.ma ، www.anda.gov.ma ، www.mpm.gov.ma)

6.2.5. الاستراتيجيات الافقية:

أ. استراتيجية الطاقة:

تهدف الاستراتيجية الطاقية للمغرب إلى تقوية الأمن الطاقي وتوفر الطاقة إضافة إلى الولوج المعمم لها بكلفة معقولة.

تعتمد هذه الاستراتيجية الطاقية بشكل أساسي على زيادة حصة الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية والتوازن بين الإنتاج الوطني وواردات الطاقة.

(مواقع www.mem.gov.ma ، www.mcinet.gov.ma)

ب. استراتيجية التنافسية اللوجستية

تهدف استراتيجية التنافسية اللوجستية إلى وضع المغرب على سكة الممرات اللوجستية الرئيسية كما تمكن من الاستجابة للحاجيات اللوجستية لمختلف الإستراتيجيات القطاعية التي تم اطلاقها أو التي لا زالت في طور الإعداد على المستوى الوطني.

تتمحور الأهداف العامة لهذه الاستراتيجية حول خفض التكاليف اللوجستية والمساهمة في التنمية المستدامة.

(مواقع : www.equipement.gov.ma, www.amdl.gov.ma)

ج. استراتيجية الموانئ

تشكل موانئ المملكة رافعة أساسية ومهمة للتنمية إذ يلعب أداؤها العالي دورا أساسيا. الإستراتيجية الوطنية الجديدة للموانئ في أفق 2030 تهدف إلى مراكبة تطور الاقتصاد وذلك باستباق الطلب الذي تعرفه البنية التحتية للموانئ، وإلى إدماج مضطرد للمغرب على سكة التنافسية العالمية.

تهدف هذه الرؤية بشكل أساسي إلى تقوية حصة السوق المغربية من التجارة الدولية البحرية والرحلات، عبر إدماج نظام الموانئ في شبكة النقل الإقليمي. كما تحدد عرضا مندمجا ومتلائما مع الطلب المينائي، إضافة إلى اشتمالها على ستة أقطاب مندمجة جغرافيا، تندرج تحت إطار المشاريع المهيكلة الكبرى، وتثمن المزايا التنافسية لكل جهة:

- قطب الشرق
- قطب الشمال الغربي
- قطب القنيطرة -المحمدية -الدار البيضاء
- قطب عبدة دكالة
- قطب سوس تانسيفت
- قطب موانئ الجنوب ويشمل ثلاثة موانئ: طان طان والعيون والداخلة.

قطب الشرق

النقل الطرقي الدولي والسفن
عبر الطريق السريع البحري
الفحم
حاويات
الملاحة والترفيه
فرص مستقبلية

قطب الشمال الغربي

الشحن العابر
النقل الطرقي الدولي والسفن
الملاحة والترفيه

قطب القنيطرة-الدار البيضاء

الطاقة
الحاويات
الملاحة والترفيه
تقليدية

قطب عبدة دكالة

الطاقة
الفوسفاط ومشتقاته
الهيدروكربونات

قطب سوس تانسيفت

حاويات
الملاحة والترفيه
الصيد البحري

قطب موانئ الجنوب

الصيد البحري
التصدير واللوجيستيك
اعداد التراب
فرص مستقبلية

أقطاب الموانئ و طبيعة نشاطها

(مواقع: www.amdl.gov.ma ، www.equipement. gov.ma ، www.anp.org.ma)

3. العقد-البرنامج للنهوض بالصناعات الغذائية 2017-2021

يهدف البرنامج التعاقدي المتعلق بتطوير الصناعات الغذائية والموقع بين الحكومة والمهنيين المعنيين إلى النهوض بسبع قطاعات ذات قيمة مضافة عالية باعتبارها قاطرة وهي:

- صناعة تثمين الحمضيات والفواكه والخضر الطرية؛
- صناعة تحويل الفواكه والخضر؛
- صناعة زيت الزيتون؛
- صناعة مشتقات الحليب؛
- صناعة اللحوم؛
- صناعة البسكويت-الشوكولاتة-الحلويات؛
- صناعة المعجنات الغذائية والكسكس.

وضع العقد -البرنامج إطارًا محفزا للاستثمار الخاص على جميع مستويات سلسلة القيمة لكل من القطاعات المستهدفة، الى جانب إحداث فرص العمل وتعزيز برامج البحث والتطوير للمنتجات الجديدة ذات القيمة المضافة العالية ونقل التكنولوجيا إلى المنتجين والفاعلين الآخرين المتدخلين في هذه القطاعات

يبلغ إجمالي مبلغ الاستثمار لتنفيذ مقتضيات العقد -البرنامج 12 مليار درهم، تساهم فيها الحكومة ب 4 مليارات درهم و 8 مليارات مساهمة المتدخلين الخواص.

يوفر عقد- البرنامج حوافز استثمارية كبيرة للقطاعات المذكورة أعلاه يتراوح سقفها من 0.8 مليون درهم إلى 40 مليون درهم.

4. فرص الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية

يوفر قطاع الصناعات الغذائية بالمغرب إمكانيات تنموية مهمة لتلبية الطلب المتزايد لمليار مستهلك في الأسواق المحلية والأفريقية.

الوصول التفضيلي إلى أسواق معينة في إطار اتفاقيات التبادل الحر الموقعة من قبل المغرب (مع الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، الدول العربية ، إلخ). يعد المغرب من بين الدول التي أبرمت عددًا كبيرًا من اتفاقيات التجارة الحرة مع 100 دولة، ما يمثل سوقًا يضم 1.5 مليار مستهلك.

و من هذا المنطلق، تسعى المملكة إلى تحقيق أهداف طموحة مثل إنشاء **300** وحدة صناعية جديدة، وتسجيل **قيمة مضافة إضافية تبلغ 1.3 مليار دولار** (~ 12.6 مليار درهم)، وإنتاج رقم معاملات إضافي **4.1** مليار دولار (~ **39.8** مليار درهم). وحجم الصادرات بأكثر من **1.2** مليار دولار (**~ 11.6 مليار درهم**) بالإضافة إلى تحديث قاعدة الإنتاج الحالية التي

تم تنفيذها.
تساهم الصناعات الغذائية بنسبة تصل إلى **26** ٪ في الناتج المحلي الإجمالي الصناعي وتطمح **لإحداث أكثر من 38000** فرصة شغل، كما أنها معززة من خلال القرب من الأسواق الأوروبية والأفريقية والأمريكية وعروض الاستثمار الذي يحدث استمرارية في فرص استثمارية محلية وعالمية.
تعمل نظم القطاع بشكل مندمج لوضع المغرب على خريطة الصناعة الغذائية العالمية.
تقدم السوق الدولية للمنتجات المغربية المصدرة إمكانات غير مستغلة تقدر بنحو 1،075 مليار دولار.

إلى جانب ذلك فإن المغرب يستوفي الشروط المطلوبة لتشجيع الاستثمار في القطاع الاقتصادي، بشكل عام، وفي قطاع الصناعات الغذائية، بشكل خاص، نظرا لمجموعة متعددة من العوامل كالاستقرار السياسي والاستقرار الماكرو اقتصادي وتكلفة اليد العاملة والنظام الضريبي وجودة الخدمات المصرفية وغيرها من مؤسسات الوساطة المالية وتكلفة الطاقة وتوافر موارد الطاقة ، وما إلى ذلك.

1.4 المناخ العام للاستثمار بالمغرب

بُغية تحسين المناخ العام للاستثمار، شرع المغرب في برنامج إصلاحات في هذا الإطار بهدف تكييف الاقتصاد المغربي مع تقلبات الاقتصاد العالمي من اجل تطوير مناخ ملائم للاستثمار. وقد مست هذه الإصلاحات التي انخرط فيها المغرب جميع جوانب الاقتصاد المغربي، كما كان لها أثر على جميع المقاولات سواء المغربية منها أو أجنبية.
هذه الإجراءات المختلفة المتخذة لتحسين المناخ العام للاستثمار سواء كانت موجهة للشركات الوطنية أو الأجنبية، هي إجراءات مندمجة ومترابطة فيما بينها.

1.1.4 الإطار التشريعي

تتعلق إجراءات الإصلاح الرئيسية في هذا الباب بقانون الأعمال وميثاق الاستثمار والاتفاقيات المختلفة في هذا المجال.
وقد تم إنشاء العديد من المؤسسات بهدف دمج الاقتصاد المغربي في النظام العالمي.

1.1.1.4. المدونة العامة للضرائب

تم وضع هذه المدونة منذ الثمانينيات، تلتها مجموعة من الإصلاحات التي هدفت إلى توسيع القاعدة الضريبية وتحديث النظام الضريبي وتخفيف العبء الضريبي على جميع أنواع دافعي الضرائب. وتشكل هذه المدونة اليوم المصدر الرئيسي للتشريع الضريبي المغربي الناتج عن تجميع وتحديث النصوص المتعلقة بالضرائب المعمول بها في 31 ديسمبر 2006. وقد تم اتخاذ تدابير فعالة على مستوى الضريبة على الشركات (IS) و الضريبة على الدخل (IR)و ضريبة القيمة المضافة، ورسوم التسجيل لكل من الشركات الخاصة الأجنبية والوطنية.

(موقع إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة : www.douane.gov.ma)

2.1.1.4. مدونة التجارة

تم تكييف قانون الشركات التجارية في المغرب للسماح للبلاد بالعمل في سياق استثمار ي وتجاري برؤية دولية. تم إحداث قانون تجاري جديد وقوانين على جميع أشكال الشركات منذ سنة 1995.

فيما يتعلق بالقانون التجاري، فقد تم إدخال تجديدات تتعلق بوضع التاجر وتوسيع النشاط التجاري وإجراءات معالجة وتصفية الشركات التي تواجه صعوبة.

3.1.1.4 مدونة الشغل

يتميز قانون الشغل المغربي بتوافقه مع المبادئ الأساسية التي يحددها الدستور ومع المعايير الدولية المنصوص عليها في اتفاقيات الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة في مجال العمل. فقد تبنى المغرب مدونة عمل حديثة طبعتها سلسلة من التجديدات تروم إلى إشراك الأجراء في حياة الشركة وتحسين حكامتها. كما انه أنشأ مؤسسات جديدة لتمثيل الأجراء وهي: مجالس العمل وممثلي النقابات ومجلس المفاوضة الجماعية.

يضع قانون الشغل الجديد هذا إطارًا قانونيًا ومؤسسيًا لإدارة علاقات العمل وينطوي على تعديل كبير لقواعد العمل من أجل ضمان مناخ ملائم للعلاقات في عالم الأعمال الذي يشكل أحد عوامل ثقة المستثمرين وتحفيزهم.

4.1.1.4. اتفاقيات الاستثمار

تتجسد الإصلاحات الأخرى ذات الصبغة القانونية بشكل أساسي في اعتماد «ميثاق الاستثمار» والتوقيع على مجموعة من اتفاقيات الاستثمار الثنائية والمتعددة الأطراف. إن ميثاق الاستثمار الذي تم تبنيه سنة 1995 يجمع بين جميع المزايا

المقدمة لجميع قطاعات النشاط الاقتصادي. وقد قام الميثاق برصف المعاملة التحفيزية للقطاع العام مع معاملة شركات القانون الخاص وبتبسيط الإجراءات الإدارية كما انه جاء بمزايا مالية للشركات التي تستوفي شروطًا معينة. وفي هذا الصدد، وفي اطار استراتيجية المغرب الشاملة للانفتاح والتحرير وضع المغرب خلال العقد الماضي إطارًا قانونيًا يساعد على تطوير علاقاته التجارية مع بعض شركائه المحتملين عبر إبرام اتفاقيات التبادل الحر.

5.1.1.4. الصفقات العمومية والتدبير المفوض

بُغية تكييف الإدارة العمومية مع التغييرات الجارية ومع التزامات المغرب تجاه شركائه، قامت الحكومة بإصلاح النصوص التنظيمية الخاصة بالصفقات الحكومية. يعكس إصلاح هذه النصوص توجه السلطات العمومية نحو تخليق الحياة العامة ومكافحة جميع ممارسات الاحتيال والفساد.

تم وضع شروط منح وإبرام وإنهاء عقود التدبير المفوض للخدمات العمومية بوضوح ودقة. إن شفافية عملية المناقصة لاختيار المفوض راسخة. يقدم القانون رقم 54-05 ضمانة مهمة تهدف إلى السماح بالمساواة من حيث الولوج إلى السوق المغربية بين مختلف الفاعلين الوطنيين والأجانب والتي تكمن في وضع مسطرة شفافة لعملية المناقصة لاختيار المفوض. تعد هذه الشفافية شرطا لا غنى عنه لتشجيع الاستثمارات بجميع أنواعها ولمصداقية المغرب في السوق الدولية.

6.1.1.4. قوانين المنافسة والملكية الفكرية

يتوفر المغرب على تشريعات حديثة منذ الظهير الشريف رقم 1-00-225 الصادر في 5 يونيو 2000، تهدف إلى حماية المنافسة الحرة وشفافية ونزاهة الممارسات التجارية.

علاوة على ذلك، تم إنشاء مجلس المنافسة وهو مسؤول عن ضمان الأداء السليم للصفقات ومنع حالات التركيز التي تتعارض مع نزاهة الممارسات التجارية أو إساءة استخدام مركز مهيمن.

ويستند هذا التحديث من خلال تنظيم المنافسة على أساس مبادئ الشفافية وعدم التمييز والنزاهة على النحو المنصوص عليه من قبل منظمة التجارة العالمية. وهو ما يعكس الرغبة العامة في تكييف التشريع المغربي مع التغيرات الاقتصادية الدولية.

5.1.1.4. حماية المستثمر الأجنبي

في إطار تشجيع الاستثمار الأجنبي، صادق المغرب على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بضمان وحماية الاستثمار. ويرتبط المغرب بالعديد من الاتفاقات والاتفاقيات الخاصة بالتعاون وضمان الاستثمار التي تربط المغرب بالعديد من الدول منها المعاهدات الضريبية واتفاقيات ضمان الاستثمارات وكذلك اتفاقيات التعاون والشراكة وإنشاء مناطق التبادل الحر. من خلال هذه الاتفاقيات، يمنح المغرب المستثمرين الأجانب نفس الأمن والحماية والمزايا الممنوحة للمواطنين من حيث الضمان ضد مخاطر التأميم ونزع الملكية. وتشمل هذه الاتفاقيات انشاء للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار «ICSID» والوكالة الدولية لضمان الاستثمار «MIGA». والمنظمة العربية لضمان الاستثمارات.

وفي نفس المضمار، وقع المغرب اتفاقيات الازدواج الضريبي مع عدة دول بشأن ضرائب الدخل. تحدد هذه الاتفاقيات قائمة الضرائب والدخل المعنية وقواعد المساعدة الإدارية المتبادلة ومبدأ عدم التمييز.

وفي هذا السياق، يعتبر المغرب من البلدان التي تعترف باختصاص المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات.

2.4. الإطار الاقتصادي والمالي

لتعزيز الاستثمار، أولى المغرب اهتماما كبيرا لمناخ الاعمال حيث وضع مجموعة من الآليات التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والمنافسة.

1.2.4 الانفتاح الاقتصادي

يعتبر الاقتصاد المغربي اقتصاد سوق حيث انتهج المغرب برنامج إصلاحات تخص التجارة والتسعير مصحوبة بإجراءات قابلية تحويل الدرهم المغربي على مستوى العمليات الجارية منذ سنة 1993 وإنشاء سوق الصرف (فوركس) سنة 1996.

تم توقيع العديد من اتفاقيات التجارة الحرة من قبل المغرب والتي لعبت دورًا رئيسيًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأراضي المغربية وجعل المغرب مركزًا ومنصة تصدير إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط وآسيا وافريقيا.

2.2.4. النظام الجبائي المغربي

عرف النظام الجبائي المغربي إصلاحات عميقة منذ منتصف الثمانينيات.

تمثل الهدف الأساسي المتوقع من هذا الإصلاح في بلورة نظام ضريبي حديث ومتماسك وفعال وأكثر شمولية. لذلك اقتربت الضرائب المغربية في هندستها الشاملة من الأنظمة الضريبية الرئيسية المعروفة في العالم الغربي.

قام المغرب بورش ضخم لعصرنة وفتح اقتصاده على العالم الخارجي والتفكيك الجمركي من خلال توقيع العديد من اتفاقيات التجارة الحرة مع العديد من البلدان أو المناطق الاقتصادية الهامة.

عملت إدارة الضرائب خلال السنوات الأخيرة على تحديث وتبسيط ومواءمة الأحكام الضريبية.

تم إصلاح النظام الجبائي المغربي في اتجاه تحسين كفاءته ومواءمته مع المعايير الدولية. يتسم تحديث النظام الضريبي المغربي بالبساطة والوضوح والاستقرار، فضلاً عن مرونته امام اي تغيير ضريبي مخطط، وهو ما يمثل بالنسبة لرأس المال الأجنبي حافزا للتواجد في المغرب.

3.2.4. سوق الرساميل

من أجل تسهيل الولوج إلى مصادر التمويل تم بذل جهود كبيرة لتحسين الإطار المالي في المغرب وذلك من أجل تحسين أداء وظروف الولوج إلى السوق المالية والتي لها تأثير لا يمكن إنكاره على الاستثمار.

أُصدر قانون مصرفي جديد سنة 2006 ليحل محل قانون البنوك لسنة 1993. بالإضافة إلى اعتماد قانون البنوك الإسلامية المسمى «التشاركية» في يونيو 2014.

تهدف كل هذه الجهود إلى تطوير النشاط المصرفي، وجعل هذا القطاع أكثر قدرة على المنافسة وتحسين معدل الولوج للخدمات البنكية ومعدل الإيداع في المغرب من خلال تبسيط الولوج إلى الخدمات المصرفية لكل من الشركات وللأفراد.

4.2.4. سوق صرف العملات

فيما يتعلق بقطاع الصرف العملات، أنشأ المغرب مكتب الصرف سنة 1944 والذي أعيد تنظيمه بموجب الظهير الشريف الصادر في 22 يناير 1958. وهو يساهم في

تنفيذ توجيهات الحكومة في مجال الصرف عن طريق سن وتطبيق التدابير المتعلقة بتنظيم الصرف.

يواصل المغرب رؤيته المتمثلة في جعل النصوص التنظيمية أكثر مرونة وتبسيط مساطرها إذ يمكن تنفيذ معظم معاملات الصرف من قبل الفاعلين الاقتصاديين مباشرة مع الوسطاء معتمدين.

مع إصلاح مرونة الدرهم الذي دخل حيز التنفيذ منتصف يناير 2018 نفذ المغرب سياسة الانفتاح الاقتصادي لخلق مناخ أكثر جاذبية للاستثمارات. وبفضل هذه السوق الجديدة، يمكن للمصدرين والمستوردين ليس فقط التفاوض على أسعار الصرف التفضيلية، بل يمكنهم أيضًا التحوط من مخاطر العملة.

3.4. مناخ الاستثمار الخاص بقطاع الصناعات الغذائية

بالإضافة إلى الإطار العام للاستثمار في المغرب المذكور أعلاه، تم وضع تدابير خاصة بقطاع الصناعات الغذائية بهدف تشجيع الاستثمار في هذا القطاع وتقوية نسيجه المقاولاتي.

1.3.4. منصة متصلة مع الأسواق العالمية

المغرب عبارة عن منصة متصلة تقع على بعد 14 كيلومترًا فقط من أوروبا ويتوفر على أفضل ربط بحري في إفريقيا:

- 19 مطاراً دولياً عبر ربوع المملكة
- 14 ميناء مع بنية تحتية حديثة مخصصة للتجارة والتصدير، بما في ذلك ميناء طنجة المتوسط المرتبط بـ 186 ميناء حول العالم
- شبكة طرق سريعة تزيد عن 1800 كيلومتر
- اول قطار فائق السرعة في إفريقيا.

بتموقعه كمنصة تنافسية. يقدم المغرب تكاليف إنتاج وتصدير أقل من منافسيه الدوليين الرئيسيين في قطاع الصناعة الغذائية.

2.3.4. مناطق مخصصة للصناعات الغذائية

يتوفر قطاع الصناعات الغذائية في المغرب على مناطق صناعية متخصصة لإنشاء مقاولات تعمل في قطاعات الصناعة التحويلية الغذائية وتربية الأحياء المائية والخدمات اللوجستية، بما في ذلك:

- الأقطاب الفلاحية لكل من بركان، مكناس، اكادير وبني ملال وهليوبوليس بمدينة اكادير.
- منطقة التسريع الصناعي بمدينة القنيطرة والمنطقة الصناعية بطنجة.
- المنطقة الصناعية لبوجدور.

هناك مشاريع جديدة تهم البنية التحتية الصناعية والتجارية والتكنولوجية والبحث والتطوير: منطقة النشاط الاقتصادي بقصر أبجير تغطي مساحة إجمالية قدرها 20.5 هكتار، المشروع الرائد الآخر يخص مدينة محمد السادس بطنجة Tanger Tech على مساحة إجمالية قدرها 100 هكتار. ومن بين المشاريع المعلنة منطقة التسريع الصناعي الدارالبيضاء-سطات التي تغطي مساحة 300 هكتار. ومنطقة فاس - مكناس بدورها سيكون لها منطقة تسريع صناعي خاصة بها تغطي مساحة إجمالية قدرها 500 هكتار.

فيما يتعلق بالبنية التحتية الصناعية في افق 2021، تعتزم الحكومة إنشاء 10 مناطق جديدة للتسريع الصناعي موجهة نحو الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير، أي 1000 هكتار إضافية. وفيما يتعلق بالمناطق الصناعية العامة، اعلنت السلطات عن 12 منطقة جديدة بالإضافة إلى توسعة 11 منطقة أخرى موجودة اي 1400 هكتار. وفيما يتعلق بالتحسينات المستهدفة تشير المصادر الى إعادة تهيئة وتطوير 68 منطقة بما في ذلك 31 منطقة ذات أولوية، بمساحة إجمالية تقدر بين 3500 و6300 هكتار. توفير مناطق استقبال جذابة للمستثمرين الصناعيين.

تتيح لك هذه الخريطة استكشاف المناطق الصناعية المختلفة في جميع أنحاء المملكة (انظر الخريطة التفاعلية http://www.zonesindustrielles.ma/map).

3.3.4. نظام الدعم والمساعدة الموجه للاستثمار

أحدثت الحكومة صندوقين رئيسيين هما صندوق التنمية الفلاحية (FDA) وصندوق التنمية الصناعية والاستثمار (FDII).

بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى الإعفاء من الضريبة المهنية لمدة 5 سنوات بالنسبة للمقاولات الصناعية (الجزء الضريبي) والتخفيضات الجمركية الأخرى (المواد الأولية، إلخ).

4.3.4. الولوج للتمويل

بالإضافة إلى التمويل التقليدي الذي تقدمه البنوك المغربية، يلتزم القطاع المصرفي المغربي بدعم المستثمرين في قطاع الصناعات الغذائية.

5.3.4. الولوج للعقار

من اجل النهوض بقطاع الصناعات الغذائية بالمغرب، تقوم الدولة بتنفيذ برنامج لتطوير منصات الصناعات الغذائية (الأقطاب الفلاحية والمناطق الصناعية) تتميز بالبنى التحتية والخدمات طبقا للمعايير الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، من المقرر تقديم الدعم للقطاع المصرفي المغربي في هذا المجال من خلال إنشاء أداة تمويل مبتكرة كأداة «la Foncière Emergence» مما يسمح للمستثمرين بإنشاء مقاولتهم في إحدى الأقطاب الفلاحية والاستفادة من عرض إيجار تفضيلي.

إلى جانب الدعم المقدم من لدن مجالس الجهات المعنية لتشجيع المستثمرين على الحصول على الوعاء العقاري في الأقطاب الفلاحية والمناطق الصناعية.

4. 3. 6. تعزيز التكوين

يستفيد قطاع الصناعات الغذائية من بنية تحتية أكاديمية ومهنية جد متنوعة (معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، معاهد تكوين التقنيين، مراكز التكوين المهني ، إلخ). انشاء «مدن المهن والكفاءات» على صعيد جميع جهات المملكة والتي تهدف إلى ضمان جودة التكوين، وفقًا لمعايير مادية وبيداغوجية جديدة تضمن تقاربًا معينًا بين التكوين المقدم والاحتياجات الحقيقية لسوق الشغل والمساهمة في تعزيز صورة التكوين المهني كرافعة للتنمية والتشغيل والاندماج الاجتماعي.

4.4. الإطار الإداري والمؤسساتي

بُذلت جهود كبيرة لتحسين الإطار الإداري المغربي للارتقاء به وتبسيطه لفائدة المستثمرين من خلال مجموعة من الأدوات.

1.4.4. الحكامة

ظل الإصلاح الإداري مصدر قلق دائم للسلطات العمومية منذ الاستقلال. ولذلك، اعتمد المغرب نظام الحكامة الرشيدة، على أساس ثلاثة مبادئ أساسية:

- تخليق الحياة العامة

- ترشيد التدبير العمومي
- تعزيز التواصل والتركيز وانفتاح للإدارة على بيئتها (تقريب الإدارة من المواطنين)

2.4.4. البيئة المؤسساتية

من أجل مواكبة تشجيع الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية، رافق الإصلاح المؤسساتي استراتيجيات التنمية المختلفة. فإلى جانب إنشاء المراكز الجهوية الاستثمار ، تم إنشاء العديد من المؤسسات وهي:

وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	المملكة المغربية Royaume du Maroc وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات Ministère de l'Agriculture, de la Pêche Maritime, du Développement Rural et des Eaux et Forêts	www.agriculture.gov.ma www.pm.gov.ma
وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي	Royaume du Maroc Ministère de l'Industrie, de l'Investissement, du Commerce et de l'Economie Numérique المملكة المغربية وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي	www.mcinet.gov.ma
وزارة الطاقة والمعادن	Royaume du Maroc Ministère de l'Energie, des Mines et de l'Environnement	www.mem.gov.ma
وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء	MINISTERE DES EQUIPEMENTS ET DES TRANSPORTS	www.equipement.gov.ma
الوكالة الوطنية للموانئ	ANP الوكالة الوطنية للموانئ Agence Nationale des Ports	www.anp.org.ma
الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات	AMDIE MOROCCO NOW	www.morocconow.com
الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة	Maroc PME Entrepreneuriat Croissance Compétitivité	www.marocpme.gov.ma

وكالة التنمية الفلاحية	www.ada.gov.ma
موروكو فودكس	www.moroccofoodex
المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية	www.onssa.gov.ma
المعهد المغربي للتقييس	www.imanor.gov.ma
وكالة التنمية الرقمية	www.add.gov.ma
الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية	www.amee.ma
الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية	www.amdl.gov.ma
الفيدرالية الوطنية للصناعات الغذائية	www.fenagri.org

fenagri

fédération nationale de l'agroalimentaire

fenagri

fédération nationale de l'agroalimentaire

www.fenagri.org

مقر CGEM 23,
شارع محمد عبدو
حي النخيل 20340
الدار البيضاء - المغرب

البريد الإلكتروني: fenagri@fenagri.org

الهاتف: 55 70 99 22 5(0) 212 00 / الفاكس : 58 63 99 22 5(0) 212 00

Perle Conseil